الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

المدن العربية هي مراكز حيوية للنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. غير أن التوسّع العمراني المتزايد على غير تخطيط في جميع أنحاء المنطقة، بفعل الفقر وتغيّر المناخ والصراعات، يثقل المدن والمستوطنات البشرية والموارد الطبيعية الشحيحة بضغوط هائلة، تزيد من الإقصاء الاجتماعي والمخاطر. والمدن التي طالما احتضنت جماعات متنوّعة من المهاجرين الدوليين والنازحين الداخليين، تنتشر فيها وفي ما بينها أوجه عدم المساواة. وتستمر الفوارق في إمكانية حيازة أرض أو سكن، والحصول على خدمة، والاستفادة من بنية تحتية جيدة النوعية، والخروج إلى مساحات عامة وبيئة نظيفة. ولتسريع التقدم في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، على الدول العربية مواجهة تحديات التوسّع العمراني بالتخطيط الذي يركز على الإنسان والسياسات المتكاملة لتصميم المساحات. فتحسين الحوكمة في المدن والمستوطنات البشرية هو ضرورة لا تقل عن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي.

وقائع

سكان المدن

ازداد عدد سكان المدن في المنطقة العربية أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، وسيزيد أكثر من مرتين بين عامي 2010 و2050[1].

تعاني معظم مدن المنطقة من نقص في المساكن الميسورة التكلفة[2].

70% في المدن بحلول عام 2050

يعيش حوالي 58 في المائة من سكان المنطقة في المدن ومحيطها. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 62 في المائة في عام 2030، و70 في المائة في عام 2050[3].

يؤدي تصاعد سعر الأراضي وسعر المباني منذ منتصف سبعينات القرن الماضي إلى تجزؤ في سوق الأراضي، ونقص في المساكن الميسورة التكلفة، وتوسّع عمراني على غير تخطيط.

30.9% يبلغ متوسط نسبة سكان المدن ومحيطها الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو تجمّعات غير نظامية أو مساكن غير ملائمة 30.9 في المائة[4]. وتتراوح الأرقام بين 8 في المائة في تونس و47.2 في المائة في العراق و91.6 في المائة في السودان[5].

3.7 مليون لاجئ
14.9 مليون نازح داخلي

في منتصف عام 2018، بلغ عدد اللاجئين في المنطقة 3.7 مليون بحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى 5.4 مليون فلسطيني مسجلين في الأونروا. وقد ناهز عدد النازحين داخلياً 14.9 مليون في عام 2017[6].

يعيش معظم النازحين في أماكن خارج المخيمات، لا سيما في المدن، ما يزيد الضغط على الحكومات المحلية التي تتولى تلبية احتياجاتهم اليومية[7].

98% يتعرض حوالي 98 في المائة من سكان المنطقة للجسيمات الملوثة للهواء بمستويات تتجاوز معايير منظمة الصحة العالمية[8].

5 بلدان عربية بين البلدان الأكثر تلوثاً

تُصنّف خمسة بلدان عربية، هي قطر والكويت وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية، بين البلدان العشرة الأولى الأكثر تلوثاً في العالم، وثلاثة بلدان، هي العراق ومصر والمملكة العربية السعودية، بين البلدان العشرة الأولى من حيث عدد الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء[9].

لا تزال المدن في جميع أنحاء المنطقة العربية غير مجهزة لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من بعض المبادرات الحديثة البارزة لتحسين إمكانية الوصول وتجنب الوصم والإقصاء الاجتماعي[10].

شكلت المساحات العامة 2 في المائة فقط من المدن العربية في عام 2016 مقارنة بمتوسط قدره 12 في المائة في أوروبا[11].

2%

تُستخدم المركبات الخاصة في أكثر من ثلثي عمليات التنقل في المدن. ويساهم النقل بنحو 25 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[12].

25% من الانبعاثات

5% من قيمة العقار

يستغرق تسجيل المعاملات العقارية في المنطقة 37.9 يوماً في المتوسط مقابل 20.3 يوماً في أوروبا وآسيا الوسطى. وتترتب على إجراءات التسجيل تكلفة بمعدل 5 في المائة من قيمة العقار[13].

حوكمة المدن

لا تزال الحوكمة الحضرية التشاركية ضعيفة في جميع أنحاء المنطقة. وفي حين تعطي الدول العربية أولوية متزايدة للتوسّع العمراني في البرامج الوطنية، فغالبية السياسات الحضرية الوطنية لا تزال في مرحلة مبكرة من التطوّر[14].

قياس الهدف 11 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن 4 من 15 مؤشراً، وعن 3 من 10 مقاصد للهدف 11.

ولا يمكن قياس عدد من المقاصد بشكل وافٍ في المنطقة، وهي تنقسم إلى ثلاث فئات:

- مقاصد ضمان المدن الشاملة للجميع، ومشاركة المجتمع المدني في تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها (المقاصد 11-2، و11-3، و11-7، و11-أ).
- مقاصد ضمان الاستدامة في إدارة الأراضي (المقاصد 11-6، و11-3، و11-7، و11-أ، و11-ب، و11-ج).
- مقاصد ضمان القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان (المقاصد 11-5، و11-6، و11-ب).

تشمل التحديات التي تعوق قياس الهدف 11 وإعداد التقارير عنه في المنطقة، الافتقار إلى البيانات المفصّلة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والدين والإعاقة وحالة الهجرة والموقع الجغرافي وخصائص أخرى.

كما يتطلب العديد من مؤشرات الهدف 11 جمع البيانات على مستوى المدينة، خارج نطاق آليات جمع البيانات الروتينية مثل التعدادات أو المسوح الأسرية. ومن بين المؤشرات الخمسة عشر المقترحة، يتطلب سبعة شكلاً من أشكال جمع البيانات المحلية وتحليلها، فضلاً عن طريقة واضحة لجمع البيانات وتحليلها على مستوى التجمعات الحضرية. وتشمل هذه المؤشرات 11-2-1 بشأن النقل العام، و11-3-1 بشأن الاستخدام الفعال للأراضي، و11-5-1 بشأن المتضررين من الكوارث، و11-6-1 و11-6-2 بشأن النفايات الصلبة للمدن ونوعية الهواء، و11-7-1 بشأن المساحات العامة، و11-ب بشأن تغيّر المناخ والقدرة على الصمود.

تغطية المؤشرات

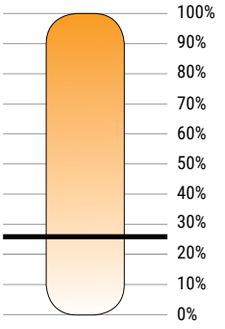

الهدف 11

المكون المكاني هو سمة شائعة لجميع مصادر البيانات غير التقليدية اللازمة لهذه المؤشرات السبعة التي تتطلب فهم تنظيم المستوطنات البشرية وكثافتها، ما يمكن اكتسابه من خلال التحليل المكاني باستخدام تقنيات مثل الاستشعار عن بعد ونُظُم المعلومات الجغرافية.

ويعتمد الرصد وإعداد التقارير على مستوى المدينة على تطوير التعاريف الوظيفية للمدن والمناطق الريفية كوحدات متميزة. فمع وجود أكثر من سبعة أهداف تتطلب بيانات محلية لإنتاج مجاميع وطنية، يلزم وجود شراكات وأنظمة جديدة لإنتاج ومعالجة البيانات. ولا يزال جمع البيانات وإعداد التقارير عنها في الكثير من الحالات مسؤولية وزارات التخطيط بدلاً من أن يكونا مسؤولية هيئة مستقلة قادرة على التنسيق مع المدن والبلديات. ويشارك عدد قليل فقط من المراصد الحضرية في عمليات جمع البيانات والمشاورات السياسية وإعداد التقارير.

يتضمّن الهدف 11 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

المقصد 11-ب العمل على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيُّف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

العوائق الرئيسـية أمام جعل المدن والمسـتوطنات البشـرية شاملة للجميـع وآمنة وقادرة على الصمود ومسـتدامة في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية توسّعاً عمرانياً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية. ويعد النمو السكاني عاملاً رئيسياً في ذلك، وكذلك الفقر (الهدف 1) وعدم المساواة (الهدف 10). فالافتقار إلى التعليم وإلى فرص العمل في المناطق الريفية (الهدفان 4 و8)، ووجود قطاع زراعي غير منتج إلى حد كبير ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة (الهدف 2) تدفع الناس إلى المدن. كما أن تغيّر المناخ (الهدف 13) أدّى إلى تفاقم الأمور، حيث أن الجفاف والإجهاد المائي يزيدان من تآكل سبل العيش في الريف ويعرّضان السكان في مناطق أخرى للإجهاد المائي والفيضانات الساحلية. ويُعدّ ازدياد التلوث في المدن سبباً رئيسياً للاعتلال والمرض (الهدف 3). وقد دمرت الصراعات الأراضي والمجتمعات والبنية التحتية، وزادت من حركة السكان من الأرياف إلى المدن التي تجاهد لاستيعاب موجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

يُعنى الهدف 11 بالحوكمة الحضرية التشاركية. فقد أصبحت الانتخابات المحلية والإقليمية أكثر تواتراً، وتستقطب مشاركة أوسع من الناخبين، لكن مكمن الضعف يبقى في آليات إشراك المواطنين، والوصول إلى المعلومات، والمشاورات النشطة، ودور المنظمات المجتمعية والشباب في صنع القرار (الهدف 16).

يغلب على واقع العديد من المستوطنات البشرية الحضرية عدم المساواة والإقصاء، وتزايد عدد الأحياء الفقيرة، وغياب أو عدم كفاية الخدمات الأساسية، مثل الصرف الصحي (الهدف 6)، وتقادم البنية التحتية (الهدف 9). وقد تعدى التوسّع العمراني على غير تخطيط أو غير تنظيم على الأراضي الزراعية القيّمة وقضم المساحات العامة والخضراء الضرورية لرفاه الأفراد والمجتمعات. هذه التحديات تقوّض مجتمعة ما للأفراد جميعاً من حق في السلامة الصحية وحرية الحركة، كما تفرض أعباءً إضافية على الفئات المعرضة للمخاطر مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين والشباب والأطفال.

يساهم التقدم في تحقيق الهدف 11 في **المساواة بين الجنسين** وتمكين النساء والفتيات. ويؤدي عدم الاستقرار والصراعات و/أو عدم وجود وسائل نقل موثوقة وآمنة ومتاحة للجميع إلى فرض قيود تكبل حركة النساء والفتيات أكثر من الرجال والفتيان. وتؤدي ممارسات التحرش في بعض المناطق أيضاً إلى ثني النساء والفتيات عن التنقل بحرية والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تمنع الأعراف الثقافية والاجتماعية والقانونية، وتعقيدات تسجيل الأراضي، ونقص المعلومات النساء من ممارسة حقوقهن في حيازة الأراضي والممتلكات.

تتولى جهات رسمية وغير رسمية إدارة 60 في المائة من **النفايات الصلبة** في القاهرة، بينما يجري التخلص من الباقي بطريقة غير قانونية، ما يسبب مشاكل خطيرة على البيئة والصحة العامة.

المصدر: United Nations, 2017.

في ما يلي العوائق الرئيسـية أمـام تحقيق الهدف 11 في المنطقة العربية

العائق الرئيسي هو عدم وجود استراتيجيات متكاملة تركز على الإنسان في إدارة الأراضي والموارد والتوسّع العمراني المتزايد. وهذا العائق له أبعاد متعددة.

الإسكان غير الميسّر

تعاني جميع البلدان في المنطقة من نقص في المساكن الميسورة التكلفة. فأسعار الأراضي في المدن مرتفعة وآخذة في الارتفاع، كما أن المتوفر منها محدود في المناطق المكتظة. ويلبي القطاع الخاص حاجة العملاء من الشريحة العليا للدخل المتوسط ومتطلبات الإسكان الفاخر. ولا تستطيع برامج الإسكان لذوي الدخل المنخفض مواكبة الاحتياجات إلى المساكن الميسورة التكلفة. ويسد هذه الفجوة قطاع الإسكان غير النظامي، وتتفاقم المشكلة بفعل ارتفاع أعداد الشباب ومعدّلات البطالة بينهم، والحواجز القانونية التي تحول دون الإقراض مقابل رهن عقاري.

النقص في الخدمات الأساسية

تختلف إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق واسع في المدن والأحياء المكتظة و/أو التي لا تصلها الخدمات. ومن المتوقع أن يتجاوز حجم النفايات الصلبة في المنطقة 250 مليون طن سنوياً بحلول عام 2050[15]. ومع ذلك، لم تعتمد مدن عديدة بعد ممارسات متكاملة لإدارة النفايات الصلبة، وهو قصور يؤدي إلى أزمات بيئية، ولا سيما في المدن ومحيطها. ويختلف مستوى استخدام الطاقة النظيفة بين مكان وآخر في المنطقة ولكنه يظل محدوداً.

عدم كفاءة النقل العام

يظل التخطيط العمراني الحالي في المنطقة منحازاً للسيارات ولا يولي حتى الآن أهمية لتصميم الأحياء بما يقلّل من حركة مرور المركبات. وتُستخدم وسائل النقل العام على نطاق واسع في معظم المدن ولكنها في تراجع بسبب عدم الموثوقية وعدم استيفاء شروط الراحة، وتسد هذه الفجوة وسائل النقل العام غير الرسمية. ولا تزال استدامة النقل تشكل تحدياً، فهذا القطاع مساهم رئيسي في الانبعاثات وتلوث الهواء.

صعوبة التنقل أو عدم إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة

أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع البلدان العربية عوائق مادية تعرقل تنقلهم، مثل الأرصفة العالية والمداخل الضيقة، وعدم وجود الإشارات المسموعة في الشوارع. وهذه النواقص تقيّد حركتهم، وتحول دون وصولهم إلى المساحات والمؤسسات، وترسّخ إقصاءهم في المجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة والبيئة.

تشمل العوائق الأخرى:

الصراعات

أضعفت الصراعات سيادة القانون وقدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية، وحفّزت انتشار الإسكان غير النظامي والاستيلاء على الأراضي. ويغلب على مخيمات اللاجئين والنازحين اكتظاظٌ يهدد السلامة والأمن، ونقصٌ في خدمات الصرف الصحي يؤدي إلى تفشي الأمراض.

وسرّعت الصراعات تدمير التراث الثقافي والحضري في عدد من المدن، وربما عمداً في بعض الأحيان، كما في الجمهورية العربية السورية والعراق. وقد أدى التدمير المادي للمناطق الحضرية إلى تمزيق المجتمعات وقطع العلاقات الاجتماعية. وفي حالات كثيرة، تؤدي الصراعات، وما يعقبها، إلى الفصل بين الجماعات والأحياء السكنية على أسس طائفية أو عرقية.

عمليات تسجيل الملكية والأصول غامضة وقديمة ومضنية

تشكّل هذه العمليات عائقاً كبيراً في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. فهي تقوّض القدرة على اقتناء المساكن والاستخدام المنتج للأراضي، والحيازة الآمنة للأراضي والمنازل. ويؤثر عدم وجود سجلات واضحة وسليمة، إضافة إلى تعقيد عمليات نقل الملكية، على القدرة على الحصول على الممتلكات وخدمات التمويل (الهدف 5)، خاصة بين النساء.

وغالباً ما يكون لدى البلدان التي تعاني من الصراعات سجلات قديمة أو غير محفوظة على النحو المطلوب. وهذا الوضع يزداد سوءاً بفعل النزوح وإتلاف وثائق الإسكان والأراضي والممتلكات. ونتيجة لذلك، يزداد المجتمع تفككاً والأمن تدهوراً.

ليست المناطق التاريخية جزءاً من الحياة اليومية للسكان فحسب، بل هي أيضاً من الأصول الاقتصادية المهمة التي تجذب السياح. فالاعتراف **بالتراث الثقافي** المشترك يعزز التماسك الاجتماعي. ويشمل المخطط الوطني الجزائري لتخطيط الأراضي 2030 حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه كركيزة أساسية.

المصدر: People's Democratic Republic of Algeria, 2014.

عرضة للإهمال

تتجاوز الأسعار الباهظة للأراضي والممتلكات قدرة **الفقراء وغير الميسورين**، فيلجأون إلى أنماط غير نظامية وغير آمنة للسكن، في أحياء تفتقر إلى الحد الكافي من الخدمات. ولا يتاح للفقراء الوصول إلى المساحات العامة المفتوحة والنظيفة والخضراء، لأنها تتركز في الأحياء الغنية. فالمجتمعات المقفلة والمساحات الخاصة التي يشترط دفع رسوم لدخولها، ترسخ التفكك الاجتماعي والإقصاء.

يجب أن تراعي استراتيجيات بناء **القدرة على مواجهة الكوارث** عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المدن وغيرها، ويجب تخصيص الموارد وفقاً لذلك. وبشكل عام، فإن انخفاض عدد الوفيات نسبياً في المنطقة بسبب الكوارث والخسائر الاقتصادية المحدودة يرجع بقدر أقل إلى الاستراتيجيات الحالية لبناء القدرة على التحمل، مما هو راجع إلى انخفاض التعرض للكوارث الطبيعية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم.

كما أن الفقراء، ومنهم النازحون من الريف إلى المدن واللاجئون في المدن والنازحون داخلياً والذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في مساكن غير ملائمة، هم الأكثر عرضة لأضرار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية والبشرية.

ويؤدي عدم توفر أماكن ملائمة **للأشخاص ذوي الإعاقة** إلى تقييد قدرتهم على التحرك بحرية والوصول إلى مختلف الأماكن في المدن، وبالتالي إلى عزلهم. فالقيود المفروضة على حركتهم تحول بهم دون الحصول على فرص العمل، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية والثقافية، والاختلاط بالآخرين، والتمتع بالمساحات الخضراء الصحية. ولا يمكن لنحو ثلاثة أرباع الأشخاص ذوي الإعاقة في كل من دولة فلسطين والمغرب استخدام وسائل النقل العام لأنها غير مجهزة[16].

كما أن إنشاء مساحات تستوعب الأشخاص ذوي الإعاقة يفيد فئات أخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل **كبار السن والأطفال الصغار**.

وكثيراً ما يواجه **اللاجئون والعائدون والنازحون داخلياً** التمييز. فوجودهم في الخفاء لا يساعد في تقييم احتياجاتهم على النحو الوافي. كما يعانون من تفكك الشبكات الاجتماعية الداعمة لهم ومن تقطع الوصول إلى الخدمات. ففي لبنان، يعيش نحو 73 في المائة من اللاجئين غير الفلسطينيين في أماكن مستأجرة، وهي شكل من أشكال المساكن غير الآمنة. ويمكن تصنيف ثلث منازل اللاجئين في لبنان بأنها مكتظة، وفي كثير من الأحيان تتشارك عدّة عائلات المسكن الواحد. ويعيش نحو 18 في المائة منهم في خيم في مستوطنات بشرية غير نظامية، في حين يشغل 9 في المائة أماكن غير سكنية، مثل مرائب السيارات والمحلات التجارية ومواقع العمل والمباني الزراعية[17].

تم إطلاق "مجتمعي... مدينة للجميع" في **دبي** في عام 2013 كمبادرة متكاملة لمعالجة **الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإعاقة** وتشجيع الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤدي هيئة الطرق والمواصلات في دبي دوراً حاسماً في تحويل المرافق والخدمات والمركبات العامة لجعلها في متناول الجميع.

المصدر: Government of Dubai, 2016.

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 11

تحسين الحوكمة وإدارة الأراضي والممتلكات والأطر الإدارية وإمكانية حيازة الأراضي والمساكن بأسعار معقولة كلها من متطلبات العيش في المناطق الحضرية والريفية.

1. تقديم وتعزيز التخطيط الحضري الذي محوره الإنسان:

- تحقيق ترابط بين استراتيجيات التنمية الريفية والحضرية بحيث تتكامل وتلبي بالتساوي الاحتياجات المختلفة للسكان.
- تبني استراتيجيات لإدارة الأراضي على مستوى المدينة والمستوى الوطني بما يتماشى مع التنمية الاجتماعية والبيئية وكذلك التنمية الاقتصادية، وضمان إتاحة الوصول إلى المساحات الاجتماعية والخضراء بأسعار ميسورة، والاستخدام المستدام للأراضي.
- الاستثمار في المدن الصحية وإيلاؤها الأولوية وضمان اتباع نهج متعدد القطاعات للربط بين سياسات الاستدامة الحضرية والصحية والبيئية.
- وضع قوانين وآليات لتحصين سلامة النساء والفتيات وتسهيل حركتهن، وحمايتهن من التحرش في الأماكن العامة.
- إعطاء الأولوية للحوكمة الحضرية التشاركية بوسائل منها آليات إشراك المواطنين في صنع القرار.
- تمكين الحكومات المحلية والضغط من أجل تحقيق اللامركزية في صنع القرار وتخصيص الموارد.

2. تعزيز جمع البيانات على الصعيدين الوطني والمحلي:

- بناء القدرات لجمع البيانات في المدن، بما في ذلك إدخال البيانات في النُّظُم الإحصائية الوطنية.
- تخصيص موارد مالية كافية للبلديات لمراقبة التنمية الحضرية على المستوى المحلي.
- إنشاء مراصد حضرية محلية ووطنية لتحليل حالة التنمية الحضرية، وتأثيرها على مختلف الفئات الاجتماعية، وارتباطها بالاستدامة والشمول.
- زيادة استخدام التكنولوجيا الذكية ونُظُم المعلومات الجغرافية وصور الأقمار الصناعية والبيانات الضخمة لسد النواقص في البيانات المحلية.

3. الاستثمار في حصول الجميع على الخدمات:

- الاستثمار في جعل المدن والمستوطنات البشرية متاحة للجميع، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والشباب والأطفال. ويشمل ذلك تحديث المباني، وتحسين إمكانية استخدام وسائل النقل العام وغيرها من البنى التحتية، وتخصيص حيز كافٍ للمساحات العامة والخضراء.
- تشجيع تطوير التطبيقات الذكية لتحقيق الشمول في قطاعات مثل النقل والصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

4. كفالة الاستدامة من خلال التنظيم والخبرة الفنية:

- تنظيم النقل العام والخاص، وتحسين البنية التحتية لضمان الاستدامة وبناء الخبرات في مجال التكنولوجيات الحديثة لإنتاج وقود أنظف وتحسين مواصفات الوقود.

5. إنفاذ حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات للفئات المعرضة للمخاطر، وحماية هذه الحقوق:

- إلغاء القوانين التمييزية، وإتاحة سبل الوصول إلى العدالة أمام النساء والأقليات والنازحين داخلياً والعائدين وغيرهم.
- إصلاح آليات ملكية الأراضي والتسجيل، وتعميم الإجراءات المبسّطة.
- تحقيق الإنصاف بين مختلف الفئات الاجتماعية والمجتمعات في الوصول إلى الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، وتوفير الحماية من التهجير والإخلاء.
- استحداث آليات لإتاحة وصول المرأة إلى الموارد المالية بما في ذلك القروض العقارية.

6. إعطاء الأولوية للنهج الشمولي في التخطيط الحضري وإدارة الأراضي، في سياق جهود إعادة الإعمار في بلدان الصراعات وما بعد الصراعات:

- إعطاء الريادة للمواطنين في جهود التعافي وإعادة الإعمار، وإشراك الشباب قدر الإمكان.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي المعرض للخطر وحمايته، وترميم التراث المادي وغير المادي المتضرر والمدمّر.

مقاصد الهدف 11 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
1-11 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	**1-1-11** نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	**الشكل 1** نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة (بالنسبة المئوية) 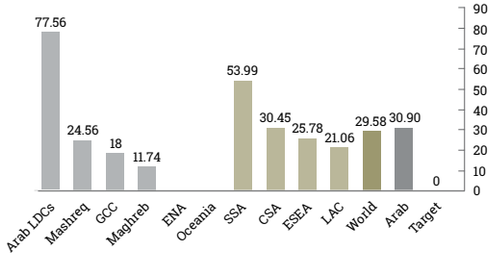 ملاحظة: بيانات هذا المؤشر هي فقط "متاحة لجميع البلدان النامية، كما يبلغ عنها سنوياً برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية" (United Nations Statistics Division, 2019b)، وهو ما يفسر نقص البيانات. جميع المتوسطات مرجحة حسب إجمالي سكان المدن لعام 2014 (United Nations Population Division, 2017b; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2014 للبلدان التالية: الأردن وتونس وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن.
2-11 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نُظُم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030	**1-2-11** نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

3-11 تعزيز التوسّع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030	**1-3-11** نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	2-3-11 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
4-11 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	**1-4-11** نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
5-11 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	**1-5-11** عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص من السكان	**الشكل 2** عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين ومَن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص **(أ)** عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص 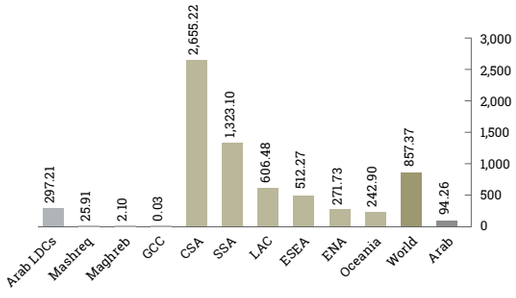 ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (United Nations Population Division, 2017؛ 2015) (United Nations Statistics Division, 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

(ب) عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

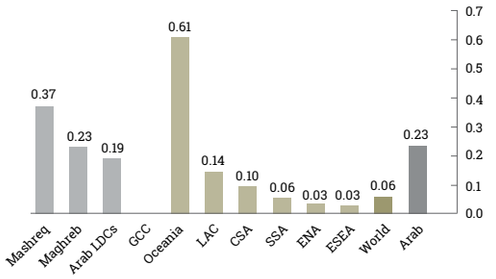

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

(ج) عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

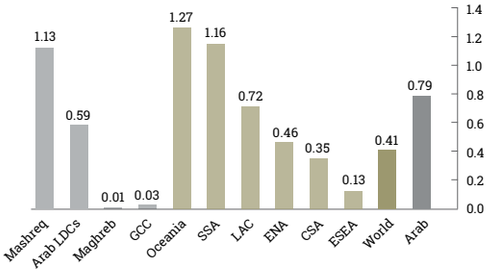

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المفقودين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division 2017 and United Nations Statistics Division 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: تونس (2009)، الأردن واليمن (2010)، جيبوتي والمغرب (2011)، جزر القمر (2017).

الشكل 3 مجموع أعداد المساكن المتضررة والمدمرة بسبب الكوارث

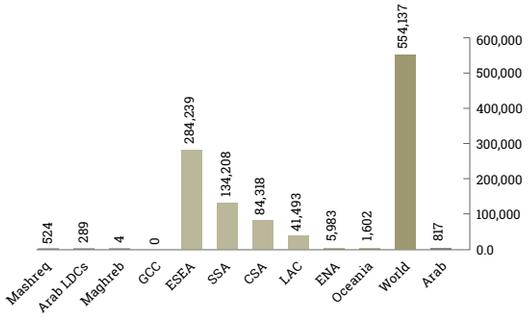

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي (2012)، تونس ودولة فلسطين (2013)، جزر القمر ولبنان والمغرب (2014)، الأردن والصومال والكويت ومصر (2017).

2-5-11
الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث

الشكل 4 الخسائر الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)

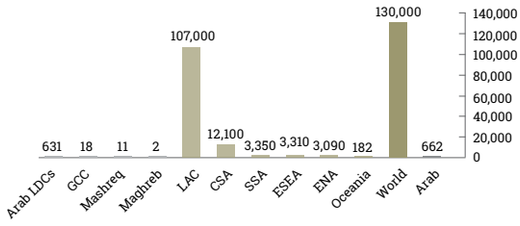

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019a). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي والكويت (2011)، تونس وجزر القمر (2013)، المغرب (2014)، الأردن والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

6-11
الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

1-6-11
نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-6-11
المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجَّح حسب السكان)

الشكل 5 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة في المدن

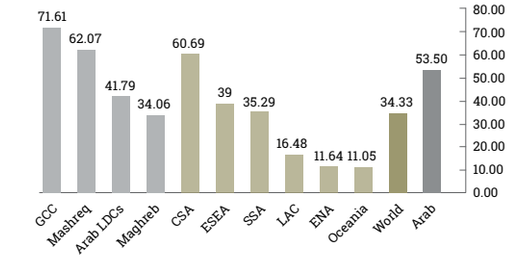

ملاحظة: تُرجّح جميع المتوسطات حسب العدد الإجمالي لسكان المدن لعام 2016 (United Nations Population Division, 2017b; United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2016 لجميع البلدان باستثناء دولة فلسطين.

يمثل هذا المؤشر "متوسط التركيز السنوي للجسيمات الدقيقة المعلقة ذات قطر أقل من 2.5 ميكرون (PM2.5)، وهو مقياس شائع لتلوث الهواء. المتوسط هو المتوسط المرجح لعدد سكان المدن في بلد ما ويُعبّر عنه بالميكروغرام لكل متر مكعب [ميكروغرام/م^3]" (United Nations Statistics Division, 2019b).

7-11
توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.

1-7-11
متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحاً للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

2-7-11
نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهراً السابقة

11-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	**11-أ-1** نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
11-ب العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيُّف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	**11-ب-1** عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	11-ب-2 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
11-ج دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	**11-ج-1** نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشرين التاليين: 11-5-1 [عدد الأشخاص الذين تأثروا بسبب الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث (العدد)، وعدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث (العدد)]؛ و11-5-2 [الخسائر الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث (بملايين الدولارات بالأسعار الجارية)].

الحواشي

1. UN-Habitat, 2012.
2. المرجع نفسه.
3. United Nations Population Division, 2018.
4. تضم الأحياء الفقيرة سكان المدن الذين يعيشون في أسر تعاني على الأقل من مشكلة واحدة من المشاكل الأربع التالية: النقص في الحصول على مياه الشرب المحسنة، النقص في الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة، الاكتظاظ (ثلاثة أفراد أو أكثر في الغرفة)؛ المسكن مصنوع من مواد غير متينة (UN-Habitat, 2003).
5. حسابات الإسكوا، الشكل 1. لمزيد من التفاصيل عن بيانات البلدان، يمكن الاطلاع على مرفق هذا الفصل.
6. Internal Displacement Monitoring Centre, 2018; UNHCR, 2018b; UNRWA, 2018. البيانات عن اللاجئين تشمل الأشخاص الذين تشير إليهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "باللاجئين والذين يعيشون أوضاع لجوء". ولا تشمل بيانات المفوضية بيانات اللاجئين الفلسطينيين الذين يقعون ضمن ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
7. United Nations, 2017.
8. المرجع نفسه.
9. WHO, 2018.
10. ESCWA, 2018.
11. The Economist, 2016; ESCWA, 2018. مجموعات البلدان هي حسب المراجع.
12. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى IEA, 2019.
13. World Bank, 2019, pp. 27-28.
14. تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حتى عام 2019.
15. Kaza and others, 2018, p. 59.
16. ESCWA, 2017; Ministry of Solidarity, Women, Family and Social Development, 2014.
17. UNHCR, 2018a.

المراجع

The Economist (2016). "No Bed of Roses—Public Spaces in the Middle East". www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/06/09/no-bed-of-roses.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "Strengthening Social Protection for Persons with Disabilities in Arab Countries". Beirut. www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-protection-persons-disabilities-english_0.pdf.

——— (2018). "Disability and Sustainable Development Goal 11 in the Arab Region". *Social Development Bulletin* 7(1). www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/disability-sustainable-development-goal-english.pdf.

Government of Dubai (2016). "Launching a Community-Wide Campaign to Strengthen the Status of Every Person as Part of the 'My Community … A City for Everyone' Initiative". http://tec.gov.ae/en/media-centre/press-releases/2016/within-a-community-place-for-all-initiative-a-community-wide-campaign-to-promote-the-status-of-everyones-efforts.

IEA (International Energy Agency) (2019). "CO2 Emissions by Product and Flow". IEA CO2 Emissions from Fuel Combustion Statistics (database). OECD iLibrary. https://doi.org/10.1787/data-00430-en.

Internal Displacement Monitoring Centre (2018). "Global Internal Displacement Database". www.internal-displacement.org/database/displacement-data.

Kaza, Slipa, and others (2018). "What a Waste 2.0—A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050". Urban Development Series. Washington D.C.: World Bank. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1329-0.

Ministry of Solidarity, Women, Family and Social Development (2014). "National Survey of Disability 2014". www.men.gov.ma/Ar/Documents/Rech-Nat2-FBilan-fr.pdf.

People's Democratic Republic of Algeria (2014). "National Report on Housing for the Conference on Housing (Habitat III)". http://habitat3.org/wp-content/uploads/National-Report-Africa-Algeria-Final-in-English.pdf.

United Nations (2017). HABITAT III Regional Report: Arab Region—Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Arab Cities. http://habitat3.org/wp-content/uploads/Habitat-III-Regional-Report-Arab-Region.pdf.

UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme) (2003). *Slums of the World: The Face of Urban Poverty in the New Millennium?*

——— (2012). The State of Arab Cities 2012: *Challenges of Urban Transition.* www.unhabitat.org.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees) (2018a). "Shelter - UNHCR Lebanon". www.unhcr.org/lb/shelter.

——— (2018b). "UNHCR Population Statistics". http://popstats.unhcr.org/en/overview.

UNRWA (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East) (2018). "UNRWA in figures 2018". https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_31_1_2019_final.pdf

United Nations Population Division (2017a). *World Population Prospects 2017*. https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

——— (2017b). *World Urbanization Prospects 2017*. https://population.un.org/wup/.

——— (2018). *World Urbanization Prospects 2018: Urban and Rural Populations.* https://population.un.org/wup/Download/.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019a). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

WHO (World Health Organization) (2018). "WHO Global Ambient Air Quality Database". www.who.int/airpollution/data/cities/en/.

World Bank (2019). *Doing Business 2019—Regional Profile Arab World.* www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Profiles/Regional/DB2019/Arab-World.pdf.